الجماعة الوطنية: وآلية الرعاية الواجبة! (*)

استلفتنى وأنا أراجع حادثات الاحتقان الطائفى فى السنوات الأخيرة، أنها أكثر كثيرا من الماثل الآن فى ذاكرتنا!.. بدت أمامى كجزر متفرقة، زمانا ومكانا، لا يجمعها إلاّ الالتباس وضيق الأفق، وأسلوب ونمط واحد يتكرر فى مواجهتها والتعامل معها كل مرة، نتنادى جميعاً مسلمين وأقباطاً لمواجهة الحادثة، مكررين ذات العبارات المتداولة فى كل مرة عن وحدة النسيج المصرى، والتآخى بين المسلمين والأقباط عبر التاريخ، ووجوب الحفاظ على وحدة الأمة، حتى إذا خبت الانفعالات، عدنا إلى ما كنا فيه من رخاوة مريحة، وبلا تفطن ولا استبصار، حتى تدهمنا حادثة أخرى!

هذا الكلام الذى كتبته سلفاً، وكتبه غيرى، يعنى أننا نواجه "حوادث" متفرقة ولا نواجه "الحالة".. والفارق بينهما كبير!.. مواجهة الحادثة محدودة بواقعتها وأسبابها المحلية الضيقة المصبوغة بخصوصية أطرافها ومناسبتها ومكانها وزمانها، بينما مواجهة الحالة تستدعى دراسة شاملة للجذور والأسباب والدوافع البعيدة والقريبة، واستكناه الراقد بالتراكمات فى الأعماق، وبحث ومناقشة المتوارى الخبىء قبل الظاهر المتبدى، والالتفات إلى الحالة النفسية وما يصب فيها من روافد عديدة ترتد إلى تراجع العقل وانحسار الفكر والثقافة بما يستتبعه ذلك كله من ضيق الأفق وتفشى التعصب الذى لا يستطيع أن يرى إلاّ من ثقب ضيق ولمنظور واحد دون سواه!

---

* ٢٠٠٦/٤/٢٧

على أن مواجهة الحالة لا تقتصر على هذا الرصد العريض العميق الواجب، وإنما هى تستوجب التصدى بتقديم ومداومة تقديم العلاج: علاج الحالة لا الحادث، مع استمرار" الرعاية" استمراراً مستمراً موصولاً غير متقطع بين واقعة ثم أخرى.. هذه الرعاية كرعاية الشجرة التى تحتاج إلى تخصيب التربة والعناية الدائمة بها، وإلى المناخ وتلافى تقلباته، وإلى مقاومة الآفات الدائمة والطارئة، وإلى ملاحقة الشجرة بالرى وبالمخصبات!!

وفى اعتقادى بعد تأمل طويل، أن إخفاقاتنا ترجع إلى "انعدام" وجود "آلية" تختص وتكفل هذه "الرعاية" التى يجب أن تكون مستمرة موصولة.. منطق "الجزر" (جمع جزيرة) الذى درجنا به على إطفاء لهيب الحوادث المتفرقة، يعنى انعدام أى "رعاية" للحالة فى المساحات الزمنية ـ طالت أم قصرت ـ بين الحادثة والأخرى.. هذه "الرعاية" تلزمها "آلية" مختصة ومهيأة وراغبة وقادرة على استمرار البذل والرعى ومداواة الحالة ـ لا الواقعة! ـ والعناية الموصولة الفاعلة بما تحتاجه وتستوجبه!

آين هذه الآلية التى أعنيها؟!

وما هى الجهة آو الوزارة أو الهيئة الموكولة إليها؟!

لقد درجنا على إنشاء نظارات ثم وزارات للخارجية والداخلية والعدل والمعارف والتعليم العالى والرى والزراعة والصناعة والتعدين والحربية والثقافة والإعلام والإسكان والمرافق والعمال والهجرة (آحياناً) والشئون الاجتماعية (والقروية آحياناً) والصحة والتعمير وشئون البيئة وشئون مجلس الوزراء، وتداركنا هذه الوزارات وغيرها بقاعدة عريضة من المؤسسات والمرافق والهيئات، ثم بالمجالس القومية المتخصصة وللمرآة والطفولة والأميّة والرياضة والشباب وحقوق الإنسان.. وليس بين هذه الترسانة العريضة "آلية" واحدة لرعاية

"الجماعة الوطنية "مع أن رعايتها أوجب الواجبات، وإهمالها يفتت الأمة والوطن!

واضح أننا رمينا أحمالنا على الأجهزة الأمنية ممثلة فى وزارة الداخلية، ومع التسليم بمسئوليتها عن الأمن العام بما يستتبعه من تجفيف منابع الانحراف أو الإجرام ومحاصرة أو السيطرة على أى انفلات أمنى وتعقب مقارفيه، وتوفير الأمن الذى لا خلاف على أنه تصب فيه هو الآخر روافد عديدة اقتصادية وسياسية وثقافية واجتماعية، إلاّ أن "رعاية" "حالة" الجماعة الوطنية وما أورت به عبر سنوات من احتقان أو التهاب، تستلزم "آلية" مختصة مهيأة متفرغة راغبة مالكة للقدرات والإمكانيات والأدوات والوسائل والجسور المؤثرة على كافة أطراف الجماعة الوطنية أفراداً وهيئات!

المطلوب من هذه "الآلية" أن تمتلك زمام العقل والإخلاص والبعد التام عن التعصب الظاهر أو المستتر، وأن تضم فى مكوناتها زبدة العقول وصفوة الحكماء والمفكرين من المسلمين والأقباط، وأن تمثل فيها كافة العناصر القادرة على القيام ـ بعقل وحكمة ـ بهذا الدور الوطنى الكبير، وأن تتاح لها من كافة الجهات الرسمية والشعبية، ومن كافة القوى الوطنية ـ مساحة عريضة للتحرك الفاعل المؤثر على كافة القنوات والمحاور!

لن تستطيع هذه "الآلية" ـ الواجبة المأمولة ـ أن تضطلع بالعلاج ما لم تحسن تشخيص الداء.. وتشخيص الداء يستلزم ـ فضلاً عن عمق البحث ـ مصارحات تعلو فوق جميع الحساسيات، وهذا فى معتقدى أول موجبات توفير هذه الآلية، لأن هناك من الموضوعات واجبة البحث ما لا يجوز أن يناقش إلاّ بين حكماء وفى الغرف المغلقة، تلافياً لإثارة الحساسيات ثم الاحتقانات ثم الالتهابات ثم الفورات.. البحث الواجب لا ينحصر فى الأسباب الخاصة أو المحلية لواقعة أو أخرى، وإنما يحلق ليستطلع الأسباب العامة.. قضية دور العبادة التى

تحتاج إلى مناقشة عريضة صريحة تضع كل شيء فى موضعه الصحيح، وقضية الوظائف، وقضية استسهال البعض الاستقواء بالخارج وما تثيره من ردود أفعال، وحدود دور الأزهر والكنيسة وحدود الدينى والسياسى، وقضية الخطاب الدينى وحدود ما يجب التوقف من الطرفين عنده فى ظل تسليم مشترك بحق كل مسلم أو قبطى فى الإيمان بعقيدته دون التعرض بالتجريح لعقيدة الآخر.. هذا التعرض الذى لا يزكى هذه العقيدة أو تلك، وإنما يثير المشاعر ويفتح أبوابا لا تنغلق للالتهاب!.. قضية التعليم وحق كل صاحب عقيدة فى أن يتلقى - بحصة الدين - دروس عقيدته لا عقيدة سواه، إلى غير ذلك من القضايا التى لا يحسن ولو مجرد طرح عناوينها - إلاّ بداخل "الآلية" الواجبة المأمولة بين حكماء يملكون العقل والبصيرة والرؤية العميقة العريضة الشاملة.. من المحال، بل ومن غير المأمون، فتح هذه القضايا - على حساسيتها المفرطة - للنقاش العام فى مجالات مسموعة أو مقروءة قد لا تملك أو لا تملك بالقدر الكافى - العلم اللازم وأدوات البحث والنظر، وقد لا تملك العقل والحكمة لضبط ما يقال وما لا يقال للقاعدة العريضة التى تحتاج إلى خطاب خاص لا يغادر الدين ولكن يأخذ بأيدى البسطاء أو المتحفزين للالتهاب - إلى الصراط المستقيم الذى يصلهم وصلاً صحيحا بالدين، ويقيهم ويقى الدين نفسه من مغبة الحول فى فهم الحقائق والأشياء!

كان ظنى ولا يزال أننا نحتاج احتياج ضرورة ولزوم، إلى هذه "الآلية"، ونحتاج إلى قدرتها على التواصل الفاعل المؤثر بإبداء حصيلة بحثها فى كل موضوع وما يستلزمه، إلى كافة الجهات المعنية كل فيما يخصه، لا أمل فى العلاج ما لم تستطع هذه "الآلية" أن تبث ما خلصت إليه بثاً مؤثراً إلى محاور عديدة لا غناء عنها وعن دورها المقتنع الفاهم المخلص لإنجاز هذه المهمة الوطنية الكبرى.. قضية الخطاب الدينى ولوازمه، تحتاج - كمثال - إلى خطاب مع الأزهر

والأوقاف والكنيسة والتعليم والثقافة والإعلام، ثم هى تحتاج أيضاً إلى خطاب صريح مع بعض صحف لا تعطى لردود الأفعال المخيفة على ما تنشره حق قدرها، فتسرف على الجماعة الوطنية وعلى مصير الوطن إسرافاً يستوجب وقفة مصارحة تبين الحدود والآثار المدمرة للوطن إن لم نفق مما تتردى فيه بعض المعالجات !

على قدر عراضة المهمة الوطنية المأمولة والواجبة، ولا يتسع المجال لتفاصيلها، على قدر ما يجب أن يتوفر لهذه "الآلية" التى أعنيها من مكنات وقدرات وفرصة ومساحة واسعة للتناول والفعل.. أتخيل هذه "الآلية" بعيدة عن الرسمية، وأتخيلها شاملة كافة العناصر القادرة على العطاء على قدر عراضة المهمة، وأتخيلها تشكيلاً كفكرة المائدة المستديرة، مقرر مسلم، ومقرر قبطى، يؤمنان بحرية وحق الاعتقاد، وبالتآخى بين الأديان، ويفتحان العقل والصدر لآليات تتعاون معهما فى إطار لجنة وطنية، تمتد عناصرها - بذات هذه الروح - إلى كافة ربوع وقطاعات الوطن، لتبدأ مهمتها الكبرى فى علاج "الحالة" وحماية مصر من خطر هائل بات يهدد جماعتها الوطنية !